الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الاثنين
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

الرئيس : السيد بوزاكا (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها مجتمعة.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/52/SR.15
1 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

97-82290

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/52/3 و A/52/295 و A/52/327 و A/52/357 و A/52/413 و A/52/447-S/1997/775 و A/C.3/52/L.4 و A/C.3/52/L.5 و A/C.3/52/L.6 و A/C.3/52/L.7 و A/C.3/52/L.8) (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/52/3 و A/52/127 و A/52/296 و A/52/336 و A/52/347 و A/52/413 و A/52/447-S/1997/775 و A/C.3/52/L.14 و E/1997/48) (تابع)

١ - السيد كورنيليو (قبرص): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه.

٢ - وذكر أن وفده يعلق أهمية كبيرة على تدعيم برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك متابعة إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لأن الجريمة المنظمة - بما في ذلك المخدرات وغسل الأموال والإرهاب - نشرت عملياتها في كافة أرجاء الكون وتمثل خطرا على الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وأضاف أن قبرص طرف في الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب والاتفاقية الأوروبية بشأن غسل عوائد الجريمة والبحث عنها وحجزها ومصادرتها، وفي اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وقد دخلت في حوار مع الاتحاد الأوروبي حول زيادة التعاون الدولي في المسائل المتصلة بالعدالة الجنائية. وأبرمت قبرص الكثير من الاتفاقات الثنائية مع بلدان أخرى ابتغاء مكافحة الجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وتستضيف قبرص موظفي اتصال من بلدان أخرى وتتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بغية تبادل المعلومات وبيانات المخابرات.

٣ - وبخصوص مسألة المراقبة الدولية للمخدرات، قال إنه يتوجب، في ضوء الانتشار غير المسبوق للمخدرات غير المشروعة، تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة، وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد. وأضاف أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ ستركز الاهتمام على هذه القضية؛ بيد أن الأمر يحتاج إلى دعم سياسي وموارد مالية على حد سواء.

٤ - ولاحظ أن حكومته، على الرغم من التزامها الكامل بمكافحة المخدرات، لا تستطيع أن تمارس المراقبة في الجزء من الجزيرة الذي لا يزال خاضعا للاحتلال. بيد أنه رغما عن موقع قبرص عند ملتقى طرق ثلاث قارات، فإن الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة قللت إلى حد كبير من الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر الجزيرة.

٥ - واستطرد يقول إن وفده يرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، الذي يمثل نهجا متكاملا لمعالجة مسألتي مراقبة المخدرات والعدالة الجنائية من شأنه أن يدعم جهود الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يعتبر النهج الدولي المنسق أمرا حيويا.

٦ - السيد مندونسا اي مورا (البرتغال)، رئيس لجنة المخدرات: قال، إذ يتكلم بوصفه ممثلا للبرتغال، إنه يضم صوت وفده تماما إلى البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه.

٧ - وذكر، إذ يتكلم بوصفه رئيسا للجنة المخدرات، أن اللجنة حققت تقدما هائلا بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٨، وأشار إلى تقرير اللجنة عن عملها بهذه الصفة (E/1997/48). واسترعى الانتباه إلى القضايا التي سيجري النظر فيها خلال العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية (المرجع نفسه، الفقرة ١٣).

٨ - وقال إن اللجنة أعدت في اجتماعات ما بين الدورات، في تموز/يوليه ١٩٩٧، مشروع خطة عمل شاملة لمكافحة المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها. وقد أرسلت الخطة إلى الدول الأعضاء لإدخال تحسينات عليها، وستقوم اللجنة، قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، بالنظر فيها بصورة نهائية في دورتها الثانية كهيئة تحضيرية، في آذار/ مارس ١٩٩٨. كما أعدت اللجنة مشروع خطة عمل شاملة لمكافحة السلائف الخاصة بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وستوضع الصيغة النهائية للخطة الثانية وفقا لنفس الإجراءات التي اتبعت بخصوص الخطة الأولى.

٩ - وأضاف أن اللجنة وضعت في الجولة الثانية من اجتماعاتها فيما بين الدورات، في تشرين الأول/أكتوبر، مشروع خطة عمل من أجل إقامة تعاون قضائي واسع النطاق، وقد أرسل المشروع أيضا إلى الدول الأعضاء للنظر فيه؛ وتوصلت اللجنة إلى توافق آراء بشأن مشروع بيان عن غسل الأموال يعيد تأكيد التزام الدول الأعضاء بأحكام عوائد الجريمة الواردة في اتفاقية عام ١٩٨٨ بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وهو يرسي كذلك مبادئ عامة يتخذ على أساسها المزيد من تدابير مكافحة غسل الأموال.

١٠ - واستطرد يقول إن فريقا عاملا غير رسمي استكمل في تشرين الأول/أكتوبر أيضا وضع مشروع إعلان بشأن تقليل الطلب، بغية اعتماده في الدورة الاستثنائية كخطوة أولى رئيسية في التعاون الدولي بشأن ما كان يعتبر - عن خطأ في رأيه - مسألة داخلية صرفة. ويحدد المشروع مبادئ توجيهية ويدعو الدول إلى اتخاذ إجراءات تعاونية بشأن جميع أوجه تقليل الطلب.

١١ - وقال إنه سيجري النظر في اجتماعات الجولة الثالثة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ في تدابير تنطوي على إبادة المحاصيل غير المشروعة بالاقتران مع تنمية بديلة. كما ستجري مداولات بشأن عناصر الإعلان السياسي الذي سيمثل الرسالة الرئيسية التي تصدر عن الجمعية في دورتها الاستثنائية.

١٢ - وذكر أن اللجنة، في دورتها التي ستعقدها في آذار/مارس ١٩٩٨ بوصفها الهيئة التحضيرية، ستكمل أعمالها التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وستترك ما يكفي من الوقت لعقد جلسات غير رسمية إضافية في حالة ما إن احتاجت أية بنود لمزيد من النظر.

١٣ - وقال إنه مقتنع بأن الدورة الاستثنائية ستسفر عن نتائج جوهرية جدا نظرا للأهمية المتنامية التي تعلقها الحكومات على قضايا المخدرات؛ بيد أنه يجب إبلاغ الجمهور بهذه النتائج على أوسع نطاق. ولذلك يجب على الجمعية العامة أن تهدف إلى إصدار إعلان سياسي يحتوي على التزام رسمي من جميع الحكومات بإبداء الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ إجراءات حاسمة بشأن المخدرات، ولا بد من إقرار الإعلان على أعلى المستويات السياسية حتى يحصل على اهتمام الجماهير الذي يحتاج إليه. وقال إنه يرحب في هذا الصدد بحقيقة أن عددا من رؤساء الدول أو الحكومات قد ذكروا بالفعل أنهم سيشاركون في هذه الدورة.

١٤ - السيدة مرجان - موس (بنما): قالت إن قطاع الخدمات، وبخاصة القطاع المصرفي، يشكل جانبا رئيسيا من اقتصاد بلادها. بيد أن تجار المخدرات يستخدمون هذه البنية الأساسية التي أقيمت لتعزيز التجارة، في غسل الأموال، وقد اتخذت الدولة، بدافع من اعتبارات أخلاقية قوية، تدابير فعالة كُفل فيها أيضا عدم المساس بسيادة بنما وسمعتها كمركز مصرفي وتجاري عالمي شرعي.

١٥ - وذكرت أن غسل أموال المخدرات عمل يعاقب عليه بموجب التشريعات البنمية التي تشترط تقديم ما يثبت أن المعاملات المالية مشروعة. وقد أنشئت وحدة خاصة لتدعيم المؤسسات المسؤولة عن قمع الاتجار بالمخدرات. وقد استخدم المدعي العام هذه الوحدة للتحقيق في عوائد الأنشطة غير المشروعة ومصادرتها.

١٦ - وأضافت أنه تم في عام ١٩٩٥ إنشاء لجنة على مستوى عال لمكافحة غسل الأموال المتصل بالمخدرات وذلك لتقديم المشورة إلى رئيس الجمهورية بشأن الإجراءات المناسبة؛ وتتكون اللجنة من ممثلين للقطاعين العام والخاص. وأسفرت إحدى توصيات اللجنة عن إنشاء وحدة تحليل مالي تحت إشراف المجلس الوطني للأمن والدفاع التابع لرئيس الجمهورية، تتولى تحليل المعلومات المصرفية والتجارية المستقاة من المؤسسات المالية. وقد ألزمت جميع المصارف في بنما بأن تعمل بقدر كاف من السرعة لمنع العمليات المالية المتصلة بالمخدرات والتي تُخفي منشأ الأموال. ويتعين، بمقتضى القانون، تحديد جميع العمليات التي تتجاوز مبلغا معينا من المال، والإبلاغ عن العمليات المشبوهة إلى وحدة التحليل المالي. كما تمت تغطية أنشطة الكثير من الشركات المالية والتأمينية والتجارية الأخرى.

١٧ - وذكرت أنه تم تعزيز سلطة اللجنة المصرفية الوطنية في تفتيش مستندات المصارف وعملياتها، وأن اللجنة فرضت اشتراطات صارمة لمنح تراخيص التشغيل. وبالمثل، يتعين على أي شخص يدخل البلاد أن يعلن عما بحوزته من نقد يتجاوز ٠٠٠ ١٠ دولار، ويجب على أي محام أو شركة قانونية يعمل أو تعمل

كوكيل مقيم لشركة بنمية أن يكون على معرفة بالعميل وأن يحتفظ بمعلومات تكفي لتحديد هويته أو هوية الشركة أمام السلطات المعنية عند الاقتضاء.

١٨ - واستطردت تقول إنه يتوجب على المصارف أن تخضع أيضا للمراجعة الداخلية والخارجية للحسابات؛ ومن سلطة اللجنة المصرفية أن تفرض جزاءات قاسية عليها إذا ما لم تقم بذلك.

١٩ - وقالت إن اللجنة المصرفية أحالت كافة الإعلانات والملاحظات التي تلقتها من الهيئات الرقابية إلى وحدة التحليل المالي. ويجب على المصارف أن تحتفظ بجميع الوثائق ذات الصلة لمدة خمس سنوات على الأقل.

٢٠ - وأضافت أن بنما عضو في فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية وقد أدرجت توصياتها في التشريع الوطني. وقد اتخذت وحدة التحليل المالي التابعة لبنما نموذجا يحتذى، خاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، وقّع وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى الستة اتفاقية لمكافحة غسل الأموال المتصلة بالمخدرات. وعلاوة على ذلك، استضافت بنما مؤخرا أول مؤتمر يعقد على نطاق نصف الكرة الأرضية بأسره بشأن منع غسل الأموال. وبنما مستعدة، انطلاقا من رغبتها في مساعدة الجهود المبذولة لقمع غسل الأموال، لأن تضع النصوص القانونية ذات الصلة تحت تصرف البلدان المهتمة بالأمر.

٢١ - وذكرت أن قيام بنما مؤخرا بالتصديق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية بشأن حماية الملكية الفكرية، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، يشكلان جانبا من جهودها لكفالة تطبيق القوانين الوطنية والدولية للملكية الفكرية. وقد أنشئ مكتب ادعاء خاص من أجل هذا الغرض.

٢٢ - ومضت إلى القول بأن الفساد، مثله في ذلك مثل غسل الأموال والاتجار في المخدرات، يتطلب استجابة واسعة المدى من قبل الكثير من الدول مجتمعة. وهو يهدد الثقافة والمؤسسات، ووجود الكثير من البلدان في حد ذاته. وقد أفضت حالات حادة من الفساد إلى قيام منظمة الدول الأمريكية باعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، وتخصيص الأموال من أجل استئصال هذا الشر. وقد تم توقيع اتفاق بين مكتب الادعاء العام ومؤسسة للحريات المدنية من شأنه أن يفضي إلى القيام بأعمال لمكافحة الفساد تشمل التعريف بعمل وزارة العدل وإنشاء لجنة لتعزيز اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين نظام العدالة.

٢٣ - وأردفت قائلة إن البنميين على وعي كبير بأهمية القوانين والمؤسسات باعتبارها وسيلة الحماية الوحيدة من الفساد الذي يمس بالأخلاق والديمقراطية وسيادة القانون، ويعطل الجهود المبذولة لتوطيد روابط المجتمع الذي يرغب في أن يظل متحضرا.

٢٤ - السيد رويز كابانياس (المكسيك): قال إن مكافحة المخدرات والجريمة المتصلة بالمخدرات مسألة توليها حكومته أعلى الأولويات. فهذه الظاهرة، فضلا عن أنها تهدد بالخطر السلامة الجسمانية والأخلاقية للشباب والأطفال وسلامة المجتمع والهدوء والنظام العامين، تهدد أيضا الأمن الوطني وسيادة القانون. وقد اضطلعت المكسيك بمجموعة من التدابير لتقليل الطلب ومكافحة غسل الأموال والقضاء على الاتجار في المخدرات وإنتاج المحاصيل غير المشروعة. وتتضمن تلك التدابير تعزيز التشريعات لمكافحة عصابات تهريب المخدرات. كما عملت حكومته على تحسين آليات التعاون الدولي في هذا المجال من خلال الاتفاقات الثنائية والإقليمية. بيد أنه كثيرا ما كانت تلك الأعمال تُحبَط بفعل التقنيات المتطورة والدائمة التغيير التي تستخدمها شبكات تهريب المخدرات التي لا تحترم الحدود الوطنية.

٢٥ - وأضاف أن وفده يشارك بنشاط في عمل لجنة المخدرات بوصفها هيئة تحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وسيستمر في بذل جهوده بغية وضع توصيات مدروسة يتم اعتمادها في تلك الدورة. إن اعتماد إعلان سياسي واضح يعيد تأكيد النهج العالمي المتبع إزاء المراقبة الدولية للمخدرات سيكون إنجازا رئيسيا للدورة الاستثنائية يظهر تصميم المجتمع الدولي على التصدي للمشكلة بشكل جماعي.

٢٦ - وأردف قائلا إن نطاق وتعقيد ظاهرة الاتجار بالمخدرات يتطلبان تدابير حازمة من خلال إجراءات متضافرة تتخذها كل دولة. وستبذل حكومته قصارى جهدها لإنجاح الدورة الاستثنائية التي تعلن بداية عهد جديد من العمل ضد بلاء المخدرات؛ وأنه ينبغي لذلك أن تكون جميع الدول الأعضاء ممثلة في هذه الدورة على أعلى المستويات.

٢٧ - السيد لاورو (بنن): قال إنه من المسلّم به على نطاق واسع أن الاتجار بالمخدرات والجريمة ظاهرتان مترابطتان تتخطيان الحدود. وترجع المواقف المختلفة المتخذة بشأن المشكلة، إلى حد ما على الأقل، إلى مستويات التنمية المتفاوتة في مختلف أنحاء العالم. وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، تنطوي على تدابير وقائية وقمعية على حد سواء، للمساعدة على منع انتقال الأنشطة غير المشروعة من منطقة إلى أخرى. وتشمل التدابير الوقائية حملات الإعلام والتثقيف والتوعية من أجل التصدي للأسباب الجذرية للمشكلة، بما في ذلك الفقر.

٢٨ - واستطرد قائلا إن جهود حكومته في مكافحة الجريمة والاتجار بالمخدرات تنظَّم من خلال لجنة وطنية متعددة التخصصات تتولى تنظيم دورات للتدريب والتوعية، ولا سيما للشباب ولنزلاء السجون. وتقوم دول أخرى بدعم هذه التدابير الوطنية عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وقال إن حكومته ممتنة لتلك الدول وتناشدها زيادة دعمها.

٢٩ - وأشار إلى أن بنن، في مكافحتها للجريمة والاتجار بالمخدرات، ترحب بما حدث مؤخرا من تدعيم أنشطة معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. ورغم أن منظمة الوحدة الأفريقية تقوم بدعم المعهد، فلا تزال معظم الاشتراكات المقررة للمعهد غير مسددة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى

الحالة الاقتصادية الصعبة في البلدان المساهمة. وأضاف أن وفده يناشد جميع الدول بالمساهمة، ويقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز زيادة التمويل.

٣٠ - وأردف أن وفده يرحب بإنشاء مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ويحث مديره التنفيذي على وضع استراتيجيات لتعبئة موارد جديدة من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وقال إن وفده يناشد البلدان المانحة أن تقدم دعما غير مشروط للمكتب، بما يساعد على توزيع موارده بشكل أكثر توازنا والتمكن من إعادة تخصيص الموارد استجابة لأية تطورات جديدة.

٣١ - السيد دياو مينغشنغ (الصين): قال إن مكافحة الظاهرة العالمية المدى المتمثلة في الاتجار بالمخدرات، والجريمة المتصلة بالمخدرات قد اتسعت لتشمل جميع شرائح المجتمع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتبع استراتيجية متوازنة ضد عرض المخدرات وطلبها بشكل غير مشروع، وينبغي له أن يتخذ نهجا عملي المنحى بدرجة أكبر يعزز التعاون الدولي والإقليمي. وقد تحقق تقدم بالفعل خلال العقد الماضي مع تدعيم التعاون في مجال مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية وتحريمها. وينبغي للمجتمع الدولي، بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ أن يجري مداولات بشأن الحالة العالمية فيما يتعلق بالمخدرات، وأن يعرب عن إرادته السياسية القوية لتحسين التعاون الدولي في هذا المجال. ولاحظ أن إرادة المجتمع الدولي على القيام بذلك قد انعكست في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة. وقال إنه يأمل أن تكون تلك الدورة موجهة نحو التوصل إلى نتائج وأن توفر أساسا فعّالا للمراقبة الدولية للمخدرات في القرن المقبل.

٣٢ - وذكر أن الصين، في الوقت الذي تحقق فيه تقدما وطيدا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تضطلع أيضا بجهود هائلة في مكافحة المخدرات من خلال تدعيم إنفاذ القوانين ومكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروعة على الصعيد المحلي. وقد أولي الكثير من الاهتمام للدعوة الحازمة الواسعة النطاق لمكافحة المخدرات وللتثقيف الوقائي. وقد نجحت الحكومة، بمساعدة من المجلس الدولي لمكافحة المخدرات، في إحباط العديد من المحاولات لتحويل المواد الكيميائية إلى قنوات غير مشروعة، والكثير من المحاولات لتهريب تلك المواد الكيميائية خارج البلاد. كما كشفت الصين، من خلال التعاون مع هيئات إنفاذ القوانين في البلدان المعنية، الأنشطة التي يقوم بها رعايا بلدان أجنبية لتصنيع الأمفيتامينات والاتجار بها بشكل غير مشروع في الأراضي الصينية. وقال إن حكومته لن تدخر جهدا للمشاركة في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة المخدرات، وتتطلع إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع المنظمات الدولية والحكومات أثناء الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية.

٣٣ - وتطرق إلى القول بأن مشكلة المخدرات، المعقدة والدائمة التغيير، تشكل تحديا هائلا للصين وللمجتمع الدولي وتقتضي تحسين التعاون والمساعدة المتبادلة. ولن تواصل الصين الاضطلاع بجهود محلية كبرى في هذا الصدد فحسب، وإنما ستولي الأهمية أيضا، كذي قبل، لتدعيم التعاون الدولي، وستدعم الدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الميدان.

٣٤ - السيدة بوليدو (فنزويلا): قالت إن الحوار الذي يدور فيما بين البلدان، وتقاسم الخبرات، أمر ذو أهمية خاصة في مجال مكافحة المخدرات والجريمة المتصلة بالمخدرات. ولا بد من أن يعمل المجتمع الدولي على مواءمة السياسات وضع استراتيجيات تكميلية من أجل إيجاد نهج أفضل لمعالجة المشكلة في ضوء التغيير المستمر في الأساليب التي يستخدمها تجار المخدرات. لقد كان التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجموعة ريو أداة مفيدة لهذا الغرض على الصعد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية. وأضافت أن وفدها يرحب أيضا بإنشاء مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في فيينا، ولاحظت أن من شأن اتباع نهج موحد لمعالجة مشكلتي الاتجار في المخدرات والجريمة أن يحسّن قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير فعّالة.

٣٥ - وأشارت إلى أن الذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية ١٩٨٨ ستكون فرصة مفيدة لتقييم ما تم إنجازه حتى الآن، وللتخطيط لأنشطة جديدة وتحديد السبل التي تجعلها أكثر فاعلية. لقد سمح تنفيذ الاتفاقية بتقييم جوانب قوتها وضعفها على حد سواء، وسيكون بمقدور المجتمع الدولي نتيجة لذلك أن يحدد السياسات الجديدة التي تجعله يتكيف مع المظاهر الجديدة للمشكلة. وهكذا فإنه سيكون، مع مقدم القرن الجديد، مهيئا على النحو المناسب للتصدي لنطاق ودينامية مشكلة المخدرات غير المشروعة.

٣٦ - واستطردت قائلة إن حكومتها تعتبر أن مشكلة المخدرات والجريمة المتصلة بالمخدرات، وكذلك الفساد، تشكل تهديدات حقيقية لأمن الدولة، حيث تعرض شباب البلاد في المقام الأول للخطر، وتعد خطرا جسيما على استقرار المؤسسات الديمقراطية. وبناء عليه، فإن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على مبادرات مثل وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة، وعلى استعداد المؤسسات المالية الدولية للتعاون في مكافحة هذه الظاهرة.

٣٧ - وأردفت بأن حكومتها قامت مؤخرا بترقية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة إساءة استخدام المخدرات إلى المرتبة الوزارية، فأضفت بذلك على هذه الهيئة نفوذا سياسيا أكبر وأعطتها القدرة على كفالة التنسيق. لقد تم تحقيق نتائج طيبة على الصعيد الإقليمي، وتم، إلى حد كبير، كبح نقل المخدرات غير المشروعة عبر أراضي فنزويلا. وقد تحقق نجاح كبير في منع إساءة استعمال السلائف، وأنشئت معايير فعّالة لمكافحة غسل الأموال. وقامت الحكومة، بفضل التعاون الدولي على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي والدعم المقدم من المنظمات غير الحكومية، بتنفيذ تدابير من قبيل تحسين تدريب المحققين القضائيين ومحققي الشرطة، وزيادة مشاركة المجتمع المدني في منع الاتجار والاستهلاك، وإنشاء مؤسسة لمنع إساءة استخدام المخدرات ومعالجة المدمنين، وسن حوافز ضريبية لتشجيع القطاع الخاص على تمويل البرامج، وإضفاء الطابع اللامركزي على مكافحة إساءة استعمال المخدرات، والقيام بحملة إعلامية كبرى تبرز دور الأسرة، وبرنامج لحماية أطفال الشوارع.

٣٨ - بيد أن القطاع المالي قد يكون القطاع الذي تحققت فيه أفضل النتائج؛ فقد أنشئت لجنة لمكافحة غسل الأموال الغرض منها إنشاء شبكة معلومات، وطُلب من مؤسسات مالية مثل شركات التأمين، وشركات بطاقات الائتمان، ومنشآت المقامرة، وكذلك صناعة البناء، أن تطبق تدابير لهذا الغرض. وبالنظر إلى أن

السياسات التجارية المتزايدة الانفتاح فيما بين البلدان المتجاورة قد خلقت فرصا جديدة للاتجار، فقد بُذلت جهود هائلة للحيلولة دون استفادة المتاجرين بالمخدرات من هذه الحالة.

٣٩ - وأضافت أن التدابير التي اتخذتها حكومتها تعكس الجدية التي تنظر بها إلى مكافحة الجريمة المنظمة، وأن حكومتها تكثف من جهودها من أجل التعاون الدولي في كثير من المجالات في نفس الوقت الذي تمضي فيه قدما في إصلاحاتها الجذرية لتحديث مؤسسات الدولة.

٤٠ - السيدة وونغ (سنغافورة): قالت إن حكومتها أنفقت موارد هائلة في التصدي لمشكلة المخدرات غير المشروعة وحققت نجاحا نسبيا في هذا الصدد باتباع نهج مزدوج يرمي في نفس الوقت إلى التقليل من الطلب على المخدرات غير المشروعة ومن العرض لها. وكان تثقيف الجمهور، ولا سيما الشباب، بمخاطر المخدرات أسلوبا أساسيا في تقليل الطلب. ونفذ مكتب المخدرات المركزي برنامجا وقائيا للتوعية بالمخدرات من أجل ردع الطلاب، والجماعات المعرضة لدرجة عالية من الخطر، عن تجريب المخدرات، وقام بعمليات منتظمة على صعيد البلد بأسره لضبط المشتبه في تعاطيهم للمخدرات. ويودع المذنبون بتعاطي المخدرات للمرة الأولى في مراكز لإعادة تأهيل متعاطي المخدرات لمعالجتهم. ويخضع المذنب الذي يستأنف التعاطي لنظام شبه جزائي.

٤١ - واستطردت قائلة إن سنغافورة لديها قوانين صارمة لمنع تدفق المخدرات إلى البلاد. ويُحكم على المدانين بالاتجار بالمخدرات بعقوبة الإعدام. ورغم أن البعض قد يصف هذا النهج بالقساوة، فإن قوانين سنغافورة تعمل كرادع فعّال، وقد تسنى بفضلها إبقاء مشكلة المخدرات في حدود تسمح بالسيطرة عليها طيلة العشرين سنة الماضية. وأكدت أن الإرادة السياسية والالتزام بمكافحة المخدرات، وليس إجازة المخدرات بحكم القانون، ضروريان لتحقيق النجاح. وأضافت أن تبادل المعلومات داخل منطقة ما وفيما بين المناطق، على حد سواء أمر بالغ الأهمية لتوسيع نطاق التعاون في قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتتمتع سنغافورة بتاريخ من العمل في تعاون وثيق مع البلدان الأخرى في هذا الشأن، وقد كشف هذا التعاون عديدا من عصابات المخدرات الدولية. وأضافت أن بلادها تشارك أيضا في المؤتمرات الإقليمية والدولية المعنية بمراقبة المخدرات وقد تعاونت على نحو وثيق مع بلدان أخرى لمكافحة غسل الأموال.

٤٢ - وذكرت أنه لا بد للأمم المتحدة من أن تواصل القيام بدور قيادي في تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة المخدرات غير المشروعة. وسنغافورة بالفعل طرف في اتفاقيتين من اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بالمخدرات وقد قررت أن تنضم إلى اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وقالت إن وفدها يرحب بقرار عقد دورة استثنائية للجمعية العامة معنية بمسألة المخدرات ويحث الدول الأعضاء على إعادة تأكيد التزاماتها السياسية بالمكافحة الدولية للمخدرات.

٤٣ - السيد زميفسكي (الاتحاد الروسي): قال إن عمل هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الجريمة يجب أن ينطوي على السعي إلى الحصول على تغذية مرتدة عملية وأن يركز على مجالات ذات أولوية للتعاون في مكافحة الجريمة وإدمان المخدرات. ولا بد من الاستفادة إلى أقصى حد من إمكانات المنظمة في هذا المجال من خلال استخدام أكثر رشدا للموارد وتحقيق قدر أكبر من الفعالية.

٤٤ - وأضاف أن وفده يؤيد إعادة تشكيل شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية لتصبح مركز منع الجريمة على الصعيد الدولي، بحيث يُكفل الاستقلال الذاتي للشعبتين الفرعيتين لمكافحة المخدرات ومكافحة الجريمة التابعتين للمركز. وينبغي للمركز، فيما يتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب، أن يتناول المسائل المتصلة بالقانون الجنائي، بما في ذلك التعاون بموجب الاتفاقيات المعنية بالإرهاب، وتبادل المعلومات وتسليم المجرمين، في حين ينبغي أن يستمر مجلس الأمن والجمعية العامة واللجنة السادسة في تناول الأوجه السياسية وتلك المتعلقة بالقانون الدولي. وينبغي تحديد الولايات بوضوح مع أخذ الامكانيات المالية في الحسبان.

٤٥ - واستطرد يقول إن وفده شدد على الدوام على الحاجة إلى كفالة التمويل الملائم لجميع أنشطة منع الجريمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وهو يأمل أن تحل هذه المسألة في سياق تدابير الإصلاح الجاري اقتراحها. وأثنى على العمل المثمر الذي تقوم به لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، إلا أنه أعرب عن شكوك جدية بشأن فكرة دمج الهيئتين، إذ أن برامج عملهما مثقلة بالفعل. ومن غير المحتمل أن تستطيع هيئة جديدة من هذا القبيل أن تعالج جميع القضايا المعنية بفاعلية، وقد تركز على إنفاذ القانون على حساب مسائل ذات أولوية مثل تقليل الطلب والجوانب الاجتماعية والطبية. وأكد أن وجود هيكل وحيد داخل الأمانة لمكافحة الجريمة سيحول، في الواقع، دون تحقيق الجدوى.

٤٦ - وذكر أن الحكومة الروسية تضطلع بنطاق عريض من التدابير الاجتماعية والتنظيمية والطبية والقانونية لمعالجة خطر المخدرات. وتقوم لجنة منع إساءة استخدام المخدرات والاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة، التي أنشئت في عام ١٩٩٤، بتنسيق أنشطة جميع الهيئات الحكومية لمكافحة المخدرات. وقد وُضع برنامج لصياغة تشريعات جديدة لمكافحة المخدرات يقوم البرلمان حاليا بالنظر فيها. وقد تم تدعيم هيئات إنفاذ القوانين المتعلقة بمكافحة المخدرات في بلاده، وحققت هذه الهيئات تقدما بارزا في عملها. ويولي الاتحاد الروسي أهمية بالغة لتوسيع نطاق تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومع البلدان المانحة المحتملة. وأضاف أن من شأن تعبئة الموارد أن يدعم إلى حد كبير قدرة حكومته في مجال مكافحة المخدرات، وذلك بتأسيس مراكز لإعادة التأهيل وتجهيز هيئات إنفاذ القوانين.

٤٧ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد وضع أساس قانوني دولي للتصدي للجريمة المنظمة. وينظر الوفد بشكل إيجابي إلى المبادرة التي طرحتها النمسا بشأن مشروع اتفاقية دولية لمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وهو على استعداد لتناول مشروع الوثيقة المقدمة، وأشار بارتياح إلى توسيع قدرات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدات التقنية. لقد قام الاتحاد الروسي

والأمم المتحدة بتنفيذ عدد من المشاريع المشتركة في هذا الميدان. وبالتالي، فإن وفده يدعو إلى زيادة تنشيط تبادل الخبرات في مجال التعاون في مكافحة الجريمة ومكافحة المخدرات في إطار المنظمة. كما أن التعاون الثنائي في مكافحة الجريمة له أهميته. وقد أبرم الاتحاد الروسي عشرات عديدة من الاتفاقات الثنائية في هذا الميدان وهو يتخذ حاليا تدابير إيجابية لتوسيع هذه الشبكة.

٤٨ - السيد سيتشو (بيلاروس): قال، متكلما بالنيابة عن الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان أيضا، إن برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية قد مكّن من القيام بتنسيق أكثر فاعلية لجهود منع الجريمة التي تبذلها شتى الدول في المجالات ذات الأولوية. وأيد، في هذا الخصوص، المقترحات الرامية إلى تدعيم ذلك البرنامج والوحدات المقابلة المعنية بمنع الجريمة، التابعة للأمانة العامة. وقال إن الدول التي يتكلم بالنيابة عنها أيدت القرارات التي اتخذت في الدورة السادسة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الرامية إلى اتباع تدابير عملية لكبح أخطر أنواع الجريمة، وأثنى على جهود اللجنة لوضع تدابير ومعايير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

٤٩ - وأضاف أن الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لها أهميتها أيضا، وينبغي العمل على كفالة الاستفادة من الخبرة المكتسبة في المنظمات المناظرة. وفي عام ١٩٩٦، اعتمدت الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة برنامجا يتضمن تدابير لمكافحة الجريمة المنظمة استخدم أساسا للتعاون والعمل المشترك في مكافحة الجريمة عبر الوطنية. ويجري العمل حاليا لوضع اتفاقات بشأن التعاون في مكافحة الجريمة والهجرة غير القانونية، وللتعاون فيما بين دوائر تحصيل الضرائب، ونقل المدانين إلى السجون. وتتعاون على نحو نشط مجالس وزراء الخارجية وقادة الدوائر الأمنية لبلدان رابطة الدول المستقلة، وقد وقعت هذه الهيئات مؤخرا عددا من الاتفاقات بشأن التدابير المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة. ويجري القيام بأنشطة منسقة وعمليات خاصة على نطاق واسع لمكافحة الجريمة. وتستخدم هيئات إنفاذ القوانين على نحو نشط مصرفا مشتركا للبيانات المتخصصة، وتُتخذ حاليا خطوات لإنشاء مصرف بيانات موحَّد للخدمات الخاصة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠